السياسات الوقائية في التجارة الدولية و أثرها على البلدان النامية

بقلم
أ/ علي ذهب
أستاذ مساعد بمعهد العلوم التجارية
المركز الجامعي بالوادي

إن مقولة" التجارة قاطرة النمو" كما قال (نيركسه) لم يعد لها جدوى بالنسبة للدول النامية. ولم تكن الحقيقة كذلك إلا انعكاسا لطبيعة الظروف الدولية الراهنة.فعلى مر الفترات لم تكن نسبة الاستفادة متوازنة بين الدول حيث استغلت الدول المستفيدة من الثروة الصناعية و النهضة العلمية و التقدم التقني، مستغلة الظروف الموضوعية التي مكنتها من تنويع منتجاتها الصناعية وكان قطاع التجارة الخارجية منفذا لتصريف هذه المنتجات،وقناة لعبور المواد الأولية الخام الرخيصة القادمة إليها من البلدان النامية وذلك منذ فترة السيطرة الاستعمارية التي كانت أحد أساليب الهيمنة التي منحت اقتصاديات الدول المستعمرة بدعم ووفرة اقتصادية جعلتها في وضع اقتصادي أكثر ملاءمة من الدول التي عانت الاستعمار بل مكنتها من توفير ميزة نسبية أو بالتحري أفضلية تنافسية حتى بين الدول المتطورة آنذاك وصولا إلى أشكال الهيمنة المعاصرة انطلاقا من المنظمات الدولية إلى أشكال العولمة السائدة وغير المحددة على سبيل المثال رفع الحواجز الجمركية والإنتاج في المكان الأقل تكلفة والبيع في المكان الأكثر ربح.

ـ حرية التجارة والتنمية :

قد يكون الأمر مناسبا للبلدان النامية لتحقيق الأهداف التي تنشدها، شرط أن تتوفر الظروف التي تمكنها من جعل قطاع التجارة الخارجية في خدمة النمو ومن ثمة التنمية الاقتصادية في شكل أوسع واشمل، غير أن الأمور لم تكن في صالح هذه البلدان النامية لكي تحقق أهدافها وذلك راجع إلى عدة عوامل أهمها:

ـ لم تعد التجارة الخارجية حرة بالصورة التي كانت عليها في السابق، مما يحول دون توفر الحرية الكاملة للبلدان النامية لتصدير ما يتوفر لديها من فائض سواء أكان ذلك من المواد الأولية(الخام) أو المواد المصنعة وهذا ما يطرح إشكالية ضيق السوق التي هي إحدى العراقيل الأساسية التي تعترض التنمية عامة والتصنيع خاصة.

ـ إن طبيعة الهيكل الإنتاجي للبلدان النامية لا يسمح لها بالتأقلم مع إجراءات تقييد التجارة وذلك- للميزة التي ذكرت سابقا- مما يصبح عليه تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل أمرا مستحيلا نظرا لعدم تكافؤ الفرص وفق معادلة: اقتصاديات متنوعة ومتوازنة ذات بنية متينة مقابل اقتصاديات أحادية مختلة وذات بنية جد هشة [1].

من هذه المعطيات الجديدة زادت فكرة الوقائية المختفية وراء عدد كبير من الأغلفة المغايرة لحقيقة الصراع الاقتصادي الدولي في ميدان التجارة الخارجية فحقيقة السياسة الحماية أو الوقائية هي : "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدول لوقاية أو حماية اقتصادها الوطني من الظروف التنافسية غير الملائمة وجعله في موقع تنافسي أفضل". وقد يتم استخدام السياسة الوقائية من جانب واحد وقد تكون انعكاسا لأسلوب المعاملة بالمثل، من ذلك ما اتخذته دول السوق الأوروبية المشتركة من ردود فعل وقائية تجاه السياسات التقييدية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الواردات أو سياسة دعم الصادرات . ومن أمثلة ذلك إجراءات المجموعة الأوروبية في المجال النقدي

لمواجهة انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي للحفاظ على الموقع التنافسي لسلعها إزاء السلع الأمريكية [2].

ـ أدوات السياسة الوقائية :

إن السياسات الوقائية التي تنتهجها البلدان الصناعية المتقدمة تتضمن مجموعة من الأدوات المباشرة لتحقيق أهدافها المحددة ومن أهمها :

ـ نظام التعريفات الجمركية وتضم إجراءات أخرى لتحديد الحصص المصيرية، والترتيبات التسويقية التقييدية، وقيود التصدير الاختيارية. في حين هناك أدوات أخرى غير مباشرة تتمثل في مجموعة الإجراءات المختلفة مثل المقاييس الصناعية، اللوائح الصحية، الإعانات للصناعة المحلية كالدعم المالي الإعفاءات الضريبية، التسهيلات الائتمانية فهذه الأدوات غير المباشرة تعمل على عرقلة دخول الواردات الصناعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. وتتضمن الوقائية الجديدة إذا ما درست من الجانب المنطقي، تلك الحواجز التجارية التي لا يمكن تصنيفها كأشكال اصطلاحية للحماية، فهي تبحث عن الاتجاه المرغوب لوضع ميزان المدفوعات عن طريق التعريفات الجمركية، أو القيود الكمية مما يضمن لها حماية صناعاتها المحلية وعدم الوقوع في إشكاليات البطالة التي تكون في اغلبها بسبب تسريح العمال لعدم قدرة المؤسسة على المنافسة مما يفرض على مثل هذه البلدان تطبيق هذا النوع من السياسة الوقائية التي لها علاقة كبيرة بالمشكلات المترتبة على التكيف الهيكلي داخل البلدان الصناعية.

ـ مؤشرات تطبيق السياسات الوقائية:

إن تطبيق السياسات الوقائية المتعلقة بالصادرات الصناعية للبلدان النامية يعتمد على مؤشرين مهمين هما :

ـ إن القيود الوقائية تشمل جميع الصادرات الصناعية للبلدان النامية دون استثناء فهي تشمل المنسوجات والملابس والأحذية، والإلكترونيات

والأجهزة الكهربائية وغيرها.

ـ إن القيود الجمركية، تتزايد طرديا مع درجة تصنيع السلعة المصدرة واعتمادها على مواد محلية في صناعتها[3].

فيما يخص المؤشر الأول يلاحظ التركيز على المنسوجات والأقمشة وما يتعلق بهما، وذلك للأهمية الخاصة لهذه المنتجات في تجارة البلدان النامية، وفي منطلقات تنميتها، وتكمن الأهمية الخاصة لهذه الصادرات لسبب رئيسي وهو توجه أغلب البلدان لصناعة كهذه بسبب ما تتطلبه من شروط ميسرة وما تتميز به هذه الصناعات ذات كثافة لعنصر العمل وما يقابله من استخدام خفيف لعنصر رأس المال وهو ما يتأقلم مع قدرات البلدان النامية . إضافة إلى ذلك اعتماد مثل هذه الصناعات على مواد أولية متاحا محليا، وعدم تطلبها لدرجة عالية من التقنية.

أما المؤشر الثاني فهو منطلق من الأفكار التي تراهن على أن القطاع الصناعي هو القطاع القائد للتنمية مثل نظرية النمو غير المتوازن، نموذج دبرنيس ونموذج هارولد دومار وغيرها من النماذج التنموية غير المدروسة التي طبقتها البلدان النامية والتي في مجملها كانت نماذج مستوردة لا تمت إلى واقع البلدان النامية بصلة بل على العكس أثقلت عاتقها بتكلفة إضافية مثل تجربة استيراد التكنولوجيا لسياسة التصنيع التي انتهجتها البرازيل والصناعة المصنعة في الجزائر والثرة الخضراء في الكوت ديفوار والسياسة النقدوية في الشيلي وغيرها من الأمثلة .التي كانت الدول النامية محل تجربة لها.

ـ حقيقة تحرير التجارة :

إن مسالة تحرير التجارة جاءت انعكاسا لدعوات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في جولاتها المتعددة، وتلبية لدعوات البلدان الصناعية نفسها، بينما نجد سلوكا مناقضا لما يجري من سياسات وقائية على طرفي العالم المتقدم والنامي. فقد تزايدت الإجراءات التقييدية في التجارة التي

أقرتها البلدان الصناعية، وهناك انخفاض كبير في إجراءات تحرير التجارة من قبل هذه البلدان الصناعية، مقارنة بتلك الحاصلة في البلدان النامية[4].

إن المتتبع لمسار حركة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة يقف على حقيقة دور المنظمة العالمية للتجارة التي يفترض أن تدار دواليبها وفق ما تم الاتفاق عليه من قبل مجموع الدول التابعة لها، لكن ما نلاحظه من خلال تطبيق الاتفاقات المعقودة دليل قاطع على أنها غير متوازنة وكما قالت سفيرة مصر لدى منظمة التجارة العالمية السيدة (فايزة أبو النجا) في جولة الأوروغواي " وعدونا بنجوم السماء وعلى ماذا حصلنا في المقابل؟ ولدى توقيع اتفاقات مراكش تقرر إجراء تقييم بعد تحليل نتائج جولة الأوروغواي وهو ما لم يحدث أبدا، والسبب إن التحليل يعطي النتيجتين التاليتين:

❖ إن مراقبة مضمون الاتفاقات المختلفة يبرز التفاوت الكبير بين الحقوق والواجبات على حساب البلدان النامية[5].

❖ إن تطبيق قواعد المنظمة التجارة العالمية يؤدي إلى تنافس غير متكافئ، فلنأخذ بعض الأمثلة التي توضح درجة احتكار الدول الصناعية إن لم نقل الشركات العملاقة التي تضغط على هذه المنظمة لكي لا تمس مصالحها بل عليها أن تخدم أهدافها الإستراتيجية على حساب الدول النامية وفق معطيات اقتصادية واجتماعية كانت لوقت غير بعيد هي السبب في تحقيق فائض في الإنتاج مكنها من تحسين موقعها التنافسي كتشغيل الأطفال والنساء في المصانع بنصف الأجر أما اليوم فوجد ما يعرف بحقوق الإنسان وبراءات الاختراع والملكية الفكرية، بالفعل هي مبادئ سامية لكن لماذا برزت كحجج إلا بعدما داستها الثورة الصناعية واستفادت الدول المتطورة من ثمارها؟ والأمثلة كثيرة لكي نكتفي ببعض منها:

ينظم الاتفاق الزراعي للمنظمة التجارة العالمية تنافسا بين المنتجات الزراعية التي تحظى بدعم(مباشر أو غير مباشر)لدول الشمال والمنتجات الزراعية التي لا تحظى بأي دعم لدول الجنوب. فيحق للولايات المتحدة

الأمريكية وأوروبا إن تساعد المصدرين وتدعم الإنتاج ويسمح لها بوضع حد للتصدير من جهة، في حين منعت الدول النامية من اتخاذ الإجراءات نفسها من جهة ثانية. وتأتى الأرقام بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 300 مليار دولار أمريكي من المساعدات مقابل لا شيء، بالإضافة إلى هذه المنافسة غير الشريفة يزيد الوضع سوءا إجبار استيراد5% من المحاصيل الزراعية [6].

ـ دخول الأسواق وخفض الرسوم الجمركية والمساعدات وقوانين ضد الإغراق والخدمات كلها قوانين تقدم الدليل القاطع على عدم التوازن في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

ـ آثار السياسة الوقائية :

ما هي الآثار المترتبة عن تطبيق هذه السياسة على البلدان النامية ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تشير إلى إن الحماية لها آثار شديدة على اقتصاديات البلدان النامية، على الرغم من تباينها من جانب درجة الاختلالات الهيكلية وطبيعة الأزمة التي تختلف من بلد لآخر. ويمكن أن نميز بين مستويين للآثار التي تتضرر من ورائها هذه البلدان: [7]

ـ التحليل الجزئي الذي يتضمن تقديرا للخسائر في عوائد التصدير والبطالة على أساس قطاعي.

ـ التحليل الكلي الذي يتضمن تقديرا للضرر على الاقتصاد بصفة عامة. ويحدث هذا بصورة إعاقة وتثبيط النمو القطاعي خاصة كمؤشر و التنمية عامة آخذين بعين الاعتبار الأثر الأولي أي المباشر والآني والآثار المضاعفة التي هي أشد خطورة وأطول فترة .

ـ الخلاصة:

استنتاجا مما سبق يمكن أن نرجع سبب فساد المناخ التجاري الدولي إلى تزايد القيود الوقائية التي تصب دائما في صالح البلدان المتقدمة وتزيد في

الفجوة بين العالم المتقدم والعالم الفقير أي البلدان النامية.

ـ على البلدان النامية أن تنوع في اقتصادها الوطني لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن السياسات الدولية غير الملائمة.

ـ العمل على وضع هندسة شاملة وجد محددة تضمن الحماية من الانزلاقات التي يتعرض لها قطاع التجارة وعدم انتقال آثارها على قطاعات أخرى هي اليوم المصدر الأول والأساسي لهذه البلدان.

ـ تفعيل التبادل التجاري بين البلدان النامية خاصة إذا ما عرفنا أن اغلب هذه البلدان تتميز في باختلاف المنتجات التي تتوفر من بلد للآخر وهذا ما يضمن تكافؤ الفرص وتحديد الأسعار الذي يخضع في أغلب الأحوال لقوة البلد المفاوض لا لمعطيات السوق ومرد ذلك لعدم وجود سوق منافسة حرة وسقوط فكرة التوازن الأوتوماتيكي لميكانيزمات السوق .

في الأخير كان من الأجدى أن ندافع على حقوق الأمم أو الدول عامة قبل أن ندافع على حقوق الإنسان كفرد من هذه الأمم . وعلى الدول النامية أن تعرف أنه هناك نتيجة نهائية مؤداها أن طبيعة المجتمع التي تستند إلى عوامل الدين والثقافة والثقة المتبادلة والتقاليد سوف تكون هي أساس نجاح المجتمعات الحديثة والاقتصاد العالمي .

ـ المصادر:

– نبيل حشاد: ألغات والمنظمة العالمية للتجارة: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، المصرف المركزي:1997.

– فرنسيس فوكوياما ن: رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سبتمبر 1997.

– راؤول بريبش: نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية، ترجمة الدكتور جرجيس حسن عبده القاهرة،الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1996.

– محمد عبد الشفيع: قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد،طبعة 1/ بيروت:دار الوحدة للطباعة والنشر 1981

– أسامة عبد المجيد: منظمة التجارة العالمية أثرها على الاقتصاديات العربية– شؤون عربية، عن جامعة الدول العربية، العدد 97، سنة 1999

مصادر إلكترونية:

SUNS@igc.org development monitor- 16 MARCH 2001SOUTH NORTH
- HTTP://WWW.WTO. ORG
-HTTP://WWW.WORLD BANK.ORG

ـ الهوامش :

1) محمد عبد الشفيع: قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ص 112.

2) أسامة عبد المجيد: منظمة التجارة العالمية أثرها على الاقتصاديات العربية– شؤون عربية، عن جامعة الدول العربية، العدد 97، سنة 1999

3) راؤول بريبش: نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية، ص 89.

4) نبيل حشاد: الغات والمنظمة العالمية للتجارة: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، ص 255

5) SUNS@igc.org)

6) HTTP://WWW.WTO. ORG
-HTTP://WWW.WORLD BANK.ORG

7) فرنسيس فوكوياما: رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي، ص 121.